



إشراف الشيخ محمد عبد الله  
سلطان شفاقة العنزي

لا مساومة  
مع تضيق الحريات

أكتب هذا المقال وقلمي يتقطر دموعا على ما أرى وأسمع في الكويت، فبعد أن كنا نفخر بخلو بلدنا من المسجونين سياسيا، أصبحنا معتادين على أخبار سجن فلان وإعلان على ذمة التحقيق من دون توجيه تهم لهم. أصبحنا معتادين على رؤية كتاب وناشطين سياسيا يجرون إلى المخافر يوما بعد يوم لمجرد كلمات قيلت أو كتبت.

ولكن رغم كل المساجين والمعتقلين وبالرغم من كل من وجهت لهم تهم ومن تمت تبرئتهم أو إدانتهم، إلا أنني كنت أردد جملة في نفسي «لا تحزن فالمجلس موجود».

فحتى لو كان المجلس حكوميا أو «بصاما»، كما يدعي البعض، حتى لو كان المجلس فاشلا بل عقبة في عجلة التنمية كما يدعي البعض الآخر، يظل مجلس الأمة الكويتي صمام أمان.

يظل عضو مجلس الأمة، وإن اختلفنا معه فكريا أو طائفيا أو قبليا، ممثلنا أمام الحكومة و«لا سلطان لأي هيئة عليه في عمله بالمجلس أو لجانه»، كما نصت المادة 108 من الدستور.

وبناء عليه، فإن حاول أحدا تجاوز على الدستور وخرق القانون، فسيفقد أحد ممثلينا في المجلس صارا بأعلى صوته «لا وألف لا».

ولن يخشى هذا النائب المسألة والملاحقة القانونية التي قد يخشاها كاتب أو ناشط سياسي لأن الدستور يحمي العضو، فهذا هو الدور الرقابي المناط به.

ولكن ما هي العجلة تدور مرة أخرى لتفريغ الدستور من محتواه، فكيف تسمح لنا أنفسنا بحاسبة نائب علي ما بدر منه داخل قاعة عبدالله السالم رحمه الله؟ أئن نقوم بفعلنا هذا بنسب المادة 110 من الدستور والتي تنص بكل وضوح على أن «عضو مجلس الأمة حر فيما يبدية من الآراء والأفكار بالمجلس أو لجانه، ولا تجوز مؤاخذته عن ذلك بحال من الأحوال»، فنحن لا نتكلم عن جريمة قتل حدثت في المجلس بل نتكلم عن كشف نائب لوثيقة رسمية ليديم به استجوابه، وهي وثيقة تم طلب كشفها من الحكومة نفسها.

وبعيدا عن شخص النائب الفاضل وبعيدا عن الاختلاف الفكري أو الطائفي معه أو مع غيره من النواب، فإن ما يحصل سابقه خطيرة، فنحن لا نتكلم عن رفع حصانة بصفة عامة، فالنائب نفسه قد رفعت عنه الحصانة 3 مرات من قبل كما رفعت عن غيره من النواب على خلفية أحداث تمت إما خارج المجلس أو أثناء فترة زمنية لم يكن فيها النائب عضوا بالمجلس كفترة الانتخابات، ولكن أن ترفع الحصانة لما يبدى من النائب داخل البرلمان خصوصا في استجواب فيذه الطامة الكبرى التي وللأسف لا يعي البعض تبعاتها، وأن ترفع الحصانة لتقائنا من دون حتى التصويت على رفعها بسبب عدم اكتمال النصاب في ثلاث جلسات فهذا هو أمر لا يصدق.

لا أوجه عتبي على الحكومة فبالرغم من تقصيرها إلا أنها وجدت لها منفذا قانونيا في عدم حضور الجلسات إلا بوزير واحد كمثل للحكومة، ولكن عتبي وتقدي لبعض النواب، فما سبب تغيبهم عن الجلسات السابقة؟ فحضور 33 نائبا مع ممثل الحكومة مطلوب لاستكمال النصاب، وهو ما لم يحدث، ففي جلسة الثلاثاء حضر 29 نائبا فقط وممثل الحكومة، وفي جلسة الأربعاء حضر 26 نائبا وممثل الحكومة، وأما جلسة الاثنين الخاصة فحضر 30 نائبا وممثل الحكومة، ما الذي يفسر غياب حوالي 20 نائبا لثلاث جلسات متتالية؟ ما وظيفتهم إن لم يكن حضور الجلسات؟ من دون الدخول في نوايا وقناعات بعض النواب الشخصية، إلا أن العذر الذي قدمه البعض عن عدم حضور الجلسات السابقة إما لسفر أو لظروف شخصية ما هي إلا من الأعداء الواهية وعليهم أن يدركوا حجم المسؤولية المناطة بهم من قبل ناخبيهم. والله ولي التوفيق.

«أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصا للوطن ولأمير وأن أحترم الدستور وقوانين الدولة وأؤد عن حريات الشعب ومصالحه وأمواله وأؤدي أعمالي بالأمانة والصدق». قسم عضو مجلس الأمة - مادة 91 من الدستور.  
salanzi@gmail.com

لسي ديني وصوابي وأهلي واحبائي، وعند وصولي فورا ذهبوا بي إلى أحد المشايخ وقرأ علي واتضح أنني مسحور من خلال شيء شربته أو أكلته في تلك الدولة «طبع لا أتذكر شيئا وهذه الأمور عرفت بعد شقائي ولله الحمد».



جمهورية  
سامي الخرافي

لا يفلح الساحر  
حيث أتى

إن كثيرا من جهلة الناس على اختلاف جنسياتهم يذهبون إلى السحرة لأموار عديدة أهمها: الشفاء من الأمراض على اختلاف أنواعها للأسف ولا يعلمون أن الشافي هو الله سبحانه وتعالى، وكذلك حمايتهم من السحر أو إبطاله «سحر الربط»، وكشف المستقبل بسبب خوفهم من المجهول أو ضياع النعم وغيرها من الأمور الكثيرة التي يلجأ فيها الناس إلى الساحر.

ولا شك في أن ضرر الساحر على الفرد والمجتمع كبير وخطير، فبالنسبة للفرد ترك المنزل والعداوة بين الأسرة وضياح الأسرة من خلال الطلاق أو الضرب، وفشل الطالب في دراسته بعد أن كان ممتازا وغيرها من الأمور الخطيرة، أما ضرره على المجتمع فيؤدي إلى زرع الحقد والحسد، ويحول المجتمع المسلم من محافظ على دينه إلى مجتمع يسوده الشرك بالله والعيان بالله، وأموار عديدة لا يتسع المجال لذكرها.

وفي نهاية الحديث يجب على المسلم أن يتحصن بالدعاء والاستعاذة فقط بالله سبحانه وتعالى، وأن يلتزم بتعاليم القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، وأن نعمل جميعا على فضح كل ساحر وتكشف أمره وحيله.

Samy\_alkorafi@hotmail.com.

انتشار السحر في وقتنا الحاضر سببه الابتعاد عن تعاليم الإسلام وكثرة الجهل وقلة العلم، ويقصد بالجهل هو الجهل بعبودية رب العالمين، والجهل بأن الله هو خالقهم ورازقهم ومدير شؤون حياتهم، لأن السحر من السبع الموبقات

ويأتي في المرتبة الثانية بعد الشرك بالله. وقد اتجه كثير من الناس إلى الساحر لأسباب متعددة، وسأذكر قصة حقيقية حدثت لصديق عزيز:

كنت أصلي في أحد المساجد وعندما انتهيت من الصلاة لمحت صديقا عزيزا لم أشاهده منذ فترة طويلة، لم أصدق عيني عند رؤيته بصلي، لانقطاعه عنها منذ فترة طويلة، كما أنه كان دائم التردد على دولة آسيوية، وكان له أخوة ينصحونه فيفسد آذنيه عن نصيحهم، فلما يتسوا منه ومن صلاحه انصرفوا عنه وتركوه لنفسه.. سلمت عليه بحرارة وبعد السلام قلت له «الله الهادي»، قال لي ونعم بالله، أكيد أنت استغربت لما رأيتني أصلي! قلت أكيد. فأجاب لا تستغرب فلقد هداني الله إلى الطريق السليم والنجاة من النار، فقال لي: إنني لا أحب أن أتحدث هنا في بيت الله تعال معي في سيارتي ونحدث لتسمع حديثي.

وقال لي لقد كنت مسحورا من فتاة آسيوية، لقد كنت كالبهيمة لا أعرف ماذا يجري حولي من أمور، كل هي ان اجمع المال وأذهب لها بدون وعي أو إدراك، ولا تسألني عن تفسير ذلك! هل هو قلة دين «أصلا لم يكن عندي دين»، وأحب أن أقول لك ان أخوتي قرروا أن يعملوا حيلة لجلبني إلى الكويت وكانت أحلى حيلة لأنها أُرجمت

مخلد الشمري

لسانك وأفالك «حصانك»

لطالما استخدم بعض النواب الحصانة البرلمانية - ويعتمد - لاتهام أشخاص أبرياء بتهم باطلة أو أبطالها القضاء، ووصلت الأمور إلى سب وقذف علني، وطعن في الأخلاق وإساءة للسمعة ومساس بالكرامات دون دليل، أو بدليل مضحك وسخيف لا يصل إلى مستوى الدليل أو حتى شبه الدليل.

واليوم يشاهد الجميع في الكويت بعضا من هذه النوعية من النواب وهم «يتمسكون» وبمصرخون «معتبرين» أن رفع الحصانة عنهم كأنه نهاية الكويت والكون أو آخر الحياة، «مبررين» بكل سخف أن قدقهم وسبهم وطعنهم في أخلاق الناس ومساسهم بكرامات البشر قد تم أثناء الجلسات وتحت قبة البرلمان، وكان البرلمان الذي من المفترض أن يكون مكانا رسميا لمناقشة مشاكل البلد والمجتمع العامة وللمتعبرين عن الآراء بكل احترام وبطريقة تحدها بدقة لأئمة المجلس الداخلية، قد تحول إلى منبر لهم للإساءة المتعمدة إلى أبناء البلد ولتصفية الحسابات الشخصية.

ليس من المفقود أن يكون عضو مجلس الأمة معصوما في كل أيام عضويته عن الخطأ، أو ممنوعا من المحاسبة حتى وإن أدانته أو أزد القضاء التحقيق معه أو محاسبته على أفعال

يجرمها القانون، ولو سلمنا بذلك، لشاهدنا هوايل أكثر مما عرفناه وشاهدناه من هوايل وبلاوي ارتكباها بعض المستغلين والمختبئين وراء الحصانة البرلمانية بحق مواطنين وأشخاص الأغلبية الساحقة منهم «لا يمتلكون» فرصة للرد الفوري أو للدفاع عن أنفسهم بوجه من يتهمهم دون دليل ويسيء إلى سمعتهم ويسبب بكراماتهم ويتهمهم «سوي» للجوء إلى القضاء الكويتي!

ان أي «استجابة» حكومية لمطالبات سحب طلب رفع الحصانة البرلمانية عن بعض النواب هي تفريغ للدستور وإسقاط وتضييع لحقوق الناس بمقاضاة من يسيء إليهم ويتعرض لهم دون حق، وذلك على عكس ما يدعيه ويردده البعض بأن طلبات رفع الحصانة هي إسقاط للمجلس وتفريغ للدستور والتفاف عليه.

ان كل قول ان عضو مجلس الأمة لا يحاسب على أقواله وأفعاله أثناء عضويته هو قول مطاط وقول يمكن تناويله وتفسيره حسب المزاج، فالعضو لا يحاسب نهائيا عند نقاشه وحديثه بالعموميات، ويحاسب على الخصوصيات أي عندما يخرج عن لائحة المجلس، ويقول كلاما ويمارس أفعالا يجرمها القانون الكويتي، وعليه تحمل كل تبعات هذا الخروج غير القانوني.  
Mike14806@hotmail.com

فهد بجاد الدوسري

العقل في إدارة د. العقلا



في مناسبات كثيرة جدا يصل للمراكز القيادية في بعض المجالات أشخاص لا يدركون أهمية مواقعهم الحساسة وأساسيات التعامل مع المواطن البسيط وتحقيق الرضا النفسي له وللمراجع، فيما تستند قيادة تلك المواقع المميزة في بعض الأحيان إلى شخصيات تملأ الانصب من الناحيتين العلمية والشخصية ويفكر عال ودراية واضحة وتحمل للمسؤولية، كما يفعل مدير الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في المملكة العربية السعودية د.محمد بن علي بن فراج العقلا، والذي يقوم بجهود كبيرة جدا، وخاصة مع الطلبة الكويتيين هناك والذين حرصوا على استكمال دراستهم الشرعية في تلك الجامعة، ولا يملك هؤلاء الطلبة إلا أن يشكروا الله كثيرا على أن رزقهم بمدير شجاع ومخابر وحريص على مصلحة الطلبة أكثر من أنفسهم بشهادة معظم الدارسين هناك.

ويتميز د.العقلا بدماثة الخلق وتحمله لروح المسؤولية من خلال حرصه على متابعة الطلبة ومشاكلهم ومحاولة حلها حتى عن طريق الهاتف ويأتي تقدير د.العقلا للطلبة الكويتيين الدارسين هناك في إطار حرصه على توفير الجو الملائم للطلاب ولاسيما في ظل تحمله عناء السفر بين الكويت والمدينة خلال سنوات دراسته وعكس ذلك التصرف الوعي الكبير لمدير هذه المؤسسة التعليمية الكبيرة للحالة النفسية التي يعيشها الطالب المغترب عن أهله والبعيد عن أبنائه، ويتمتع د.العقلا بسيرة ذاتية مميزة وكبيرة جدا يمكن اختصارها في أنه سبق أن ترأس حوالي أكثر من 70 لجنة من اللجان العاملة في الحياة الجامعية، كما شارك في عدد كبير من الندوات والمؤتمرات المحلية والدولية يزيد عن 35 مؤتمرا وندوة، وحصل د.العقلا على العديد من الجوائز لعل من أبرزها جائزة المدينة المنورة في الخدمات الاجتماعية عام 1430 هجرياً، وبدورنا نشكر د.العقلا على جهوده المضنية لخدمة أبنائه الطلبة من مختلف الجنسيات ونحن في الكويت نقدر ونحترم مثل هذه الشخصيات التي تتعامل برقي مع الجميع مع اختلاف مستوياتهم لنصل لنتيجة نهائية أن «العقل في إدارة العقلا».

f\_aldosari\_79@hotmail.com

عبد الوهاب عبداللطيف السنان

الجوهيل وندوة «إلا الدستور»



المراقب للوضع السياسي في الكويت يرى أن الديمقراطية الكويتية بدأت تنحرف إلى منزلق خطير، فباسم الديمقراطية أصبحنا نسرع التهم تلقى يميناً وشمالاً، كما أن احتقار طرف لآخر عبر الشتائم أصبح سمة غالبة على كثير من التصريحات، إلى أن تعودت آذاننا على سماع مثل هذه الأمور بشكل يومي، فما عادت تثير حفيظتنا عند سماعها.. ولكن ما حصل أمام ديوان النائب أحمد السعدون خلال ندوة إلا الدستور من تهجم بعض الحضور على محمد الجوهيل يمثل تعدياً سافراً على قوانين الدولة وانتقاباً على الأعراف الإنسانية، وبشكل سابقه في التعبير ما لم نرتب عليه في الكويت كما أنه يتناقض مع عاداتنا وتقاليدنا، لذا يجب وضع حد لتفاف هذه التصرفات الهمجية، وتطبيق أقصى العقوبات على من قام بهذه السابقة المخزية لكي يكونوا درسا وعبرة لمن يحاول القفز على القانون أو التعدي على الأشخاص جسدياً كما يجب ردهم، لأن هذه التصرفات خلقت توتراً نفسياً في حياة كل مواطن سواء كان مهتما بالشأن السياسي أو لا.

وقد لفت انتباهي أن تلك الندوة حصل فيها الكثير من المفارقات، فقد كان موضوعها يتمسك بالدستور وأحكامه وعدم الالتفاف عليه بتعطيل جزء من قواعده واحترام قوانينه وتفعيلها والاعتزاز بديمقراطيتنا وعند باب ديوان السعدون المتعددة به الندوة تعرض الجوهيل إلى أشنع طرق الضرب التي كادت تؤدي بحياته والعجيب في الأمر أن ندوة إلا الدستور استمرت دون توقف أثناء حادث الاعتداء.

أكثر المفارقات تاريخاً لي أنه من المعروف أن ندوة بهذا الحجم السياسي يلقبها عناصر فعالة جدا في الوسط السياسي وعن موضوع مهم مثل التمسك بالدستور وصد محاولات التفاف الحكومة عليه يفترض أن يكون حضور هذه الندوة هم من النخبة المثقفة سياسياً، ولو كانت هذه الفرضية صحيحة فهي مصيبة لأن هذا يعني أن هذه النخبة هي من قامت بهذا التصرف غير المسؤول.

A.alsenan@windowslive.com

الحرف 29

ذعار الرشيد

غرامة ضرب البعير في الكويت  
30 ألف دولار أميركي



الجملة التي وضعتها عنواناً لمقالتي هي نص ما ورد في مقالة نشرها رسام كاريكاتير أميركي يدعى توم ستيفليتش في صحيفة «ساوث جيرسي لوكال نيوز» في عددها الصادر 29 أكتوبر الماضي، واستعرض ستيفليتش خلال المقالة لحات من زيارته للقوات الأمريكية في الكويت والعراق وتطرق إلى لحات بسيطة حول أبرز ما رآه أو سمعه في الكويت وذكر ما نصه: «البلغنا الجنود الأميركيون في معسكر عريفيجان أن عقوبة ضرب الجمل تصل إلى الغرامة 30 ألف دولار». وتوم ستيفليتش رسام كارتون محترف يعمل لصالح عدد من الصحف اليومية الأميركية منذ أكثر من 20 عاماً ولحسن الحظ أنني وجدت بريده الإلكتروني بل ورقم هاتف مكتبه في ذيل المقالة فقامت بالاتصال به وسألته عن الخبره بأن غرامة ضرب البعير أو بشكل أدق دهن البعير بالسيارة يمكن أن يكلفك 30 ألف دولار؟

فقال لي: «لقد أخبرني بذلك الجنود الأميركيون العاملون في عريفيجان والذين صحبونا في جولة إلى قاعدة علي السالم الكويتية» وعندما أخبرته بأن هذا الأمر غير صحيح ولا توجد غرامة بهذا الرقم الخيالي نسبياً في الكويت، قال لي بالحرف الواحدة أن من نقل لي هذه المعلومة عسكري أميركي قضى أكثر من 12 عاماً في منطقة الشرق الأوسط ومعظمها في الكويت وأنا اعتذر أن كان ما نقلته غير صحيح».

ما دعاني لاستعراض مقالة ستيفليتش ومختصر محادثتي معه على الهاتف هو التقرير الأميركي الأخير الذي صدر عن الحريات الدينية في الكويت، فهذا رسام كاريكاتير محترف نقل معلومة خاطئة بل مضحكة ولا تقبل التصديق وأوردها في مقالة له بصحيفة واسعة الانتشار في الولاية حيث تصدر، لذا لا داعي لأن نستغرب من أن يتم استقاء معلومات خاطئة عن الكويت أو عن أي منطقة في الشرق الأوسط وخاصة من الاحبة أبناء العم سام، وبطرق نقل خاطئة كما حصل مع ستيفليتش، واجزم بأن مقالتي هذا ليس دفاعاً فأنما مازلت أرى ان جزءاً من التقرير الأميركي به جانب من الصواب والدقة، ولكنني أيضاً اردت ان اوضح انه ليس كل ما يكتبه الاعزاء «عيال سام» صحيحاً.

WahaZwaha@hotmail.com